الاوضاع الاجتماعية والسياسية العربية وتأثيرها على قيام الدولة المدنية

شكري عاشور السويدي
عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد
جامعة بنغازي
Shukri.alsuwaydi@uob.edu.ly

محمود عبدالسلام الدالي
عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد
جامعة بنغازي
Aldalymahmod9@gmail.com

الملخص:

طرحت الدراسة موضوع الأوضاع الأجتماعية العربية بأعتبارها تشكل تحدياً أمام قيام الدولة المدنية الحديثة ، أي الدولة الديمقراطية المدنية التي يتسع مضمونها لكل المواطنين ، بصرف النظر عن توجهاتهم ومعتقداتهم .حيث ظهرت المقاربة لمفهوم الدولة الديمقراطية المدنية ، حيث جرى التمييز بين ماهو فردي ، وماهو عمومي ، بمعنى أن هناك مواطن يعيش لحياته الخاصة وكل أهدافه ونشاطه يصخرها لخدمة حياته الشخصية ، ومواطن آخر يهتم بكل ما هو عام وجماعي ، فهو يهتم بمصالحه الخاصة إلي جانب مصالح دولته . فالبنية الاجتماعية العربية تمثل عائق حقيقي أمام نشوء الدولة المدنية ، وذلك بسبب ما تمثله العصبية بمختلف وجوهها من عوائق اجتماعية وسياسية ، فالفرد تربطه بالدولة الديمقراطية المدنية علاقة المواطنة والهوية ، كما تربطه علاقة الانتماء المصلحي في حدود ما يعرف بالمصلحة العامة التي تعتبر الدولة المدنية تجسيداً مؤسسياً لها .

لذلك انطلقت الدراسة من مناقشة فرضية مفادها " أن ضعف الأوضاع الاجتماعية والسياسية العربية وهشاشتها شكل عائقاً أمام قيام الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة " .

ومن خلال رحلة البحث وجدنا أن ضعف أوضاعنا الاجتماعية والسياسية العربية شكل تحدياً امام قيام الدولة المدنية والتي اصطدمت بواقع المجتمع العربي الراهن الذي مازال يسوده الجهل والفقر والتقاليد البالية . كما وجدنا ، أن هناك علاقة وطيدة قائمة بين الماضي والحاضر ، فأوضاعنا الاجتماعية الحالية لم تتطور وتتأقلم مع المتغيرات التي يشهدها العالم .فالبنية الاجتماعية العربية تتصف بأنها بنية جماعية ، وهذا الوصف هو الذي يطبع المجتمعات البدائية ، وهذه الجماعية تتألف من جماعة الأسرة أوالعائلة أو القبيلة التي تضم عدداً معيناً من الأفراد تربطهم ببعض أواصر القربى والدم .

الكلمات المفتاحية : الاوضاع الاجتماعية والسياسية – الدولة الديمقراطية المدنية – المعوقات.

Abstract

The study raised the issue of Arab social conditions as a challenge to the establishment of the modern civil state, i.e. the civil democratic state whose content is broad to all citizens, regardless of their orientations and beliefs. The approach to the concept of the civil democratic state appeared, where a distinction was made between what is individual and what is public, meaning that there is a citizen who lives for his private life and all his goals and activities are directed to serve his personal life, and another citizen is interested in everything that is public and collective, as he is interested in his own interests in addition to the interests of his state. The Arab social structure represents a real obstacle to the emergence of the civil state, due to the social and political obstacles represented by tribalism in its various aspects. The individual is linked to the civil democratic state by a relationship of citizenship and identity, as well as by a relationship of interest-based affiliation within the limits of what is known as the public interest, of which the civil state is an institutional embodiment. Therefore, the study started by discussing the hypothesis that "the weakness and fragility of the Arab social and political conditions constituted an obstacle to the establishment of the modern civil democratic state." Through the research journey, we found that the weakness of our Arab social and political conditions constituted a challenge to the establishment of the civil state, which clashed with the reality of the current Arab society, which is still dominated by ignorance, poverty and outdated traditions. We also found that there is a strong relationship between the past and the present, as our current social conditions have not developed and adapted to the changes witnessed by the world. The Arab social structure is characterized by being a collective structure, and this description is what characterizes primitive societies, and this collective consists of the family group or the tribe, which includes a certain number of individuals linked by kinship and blood ties.

Keywords: Social and political conditions - civil democratic state - obstacles.

المقدمة

نعني بالأوضـــاع الإجتماعية التركيبة المجتمعية لمعظم المجتمعات العربية ، فهذه التركيبة تتكون من الطوائف والمذاهب والعصـــبيات القبلية والجهوية وهي جميعها تمثل عوائق حقيقية أمام نشـــوء وتطور الدولة المدنية ، فوجودها من أجل مجرد الحياة ، أما الدولة الديمقراطية المدنية فوجودها من أجل الحياة الصالحة . إن القاسم المشترك في وقتنا الحاضر ، المعبر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفســـي ، والتزام إجتماعي وســـياســـي لظاهرة الدولة الديمقراطية المدنية ، يتمثل في التوافق

المجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه اعتبار الدولة الديمقراطية المدنية ، وليس أي شيء أخر عداها ، هي مصدر الحقوق والواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز إجتماعي أو ديني اوجهوي ، أو بسبب الذكورة أو الأنوثة ، ثم تجسيد ذلك التوافق في دستور ديمقراطي . إن غياب الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة ، ستكون له تداعيات سلبية تترك صداها على عملية بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العالم العربي ، وما نجم عن ذلك من تخلخل في المنظومة القيمية للتركيبة المجتمعية لمعظم المجتمعات العربية ، حيث صار الولاء قائم على أساس الشخصنة مدفوعاً بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة ، والولاء للعشيرة أو القبيلة على حساب الولاء للوطن ، والولاء للأشخاص لا للأفكار .

لذلك تأسست ثقافة وطنية هشة ، وسلطة مستمدة من الولاء العصبوي ، فكانت بديلاً عن الدولة الديمقراطية المدنية التي يقوم فيها الانتماء على أساس ثقافي حضاري تاريخي .

إشكالية الدراسة :

إن مفهوم الدولة المدنية كظاهرة يواجه مشكلة معقدة في المجتمعات العربية ، وذلك بسبب ما تمثله التركيبة المجتمعية لمعظم المجتمعات العربية من عوائق اجتماعية وسياسية ، لأن اساس هذه التركيبة هو الإنسان ، والذي هو أيضاً يعتبر أساس الدولة الديمقراطية المدنية ، وبذلك اصبح الإنسان العربي يتجاذبه انتماءان هما التركيبة المجتمعية (الأسرة –القبيلة –الطائفة–المذهب–) والدولة الديمقراطية المدنية . كما أن هذان الإنتماءان ليس في مستوى واحد بالنسبة للأنسان العربي ، من حيث عراقتها وتاريخيتها ، ومن حيث وضوحها ورقيها في وعي الإنسان العربي ، فالإنتماء الأول الأكثر قدما ووضوحاً وإدراكاً من قبل الإنسان العربي ، بينما الدولة الديمقراطية المدنية وعلاقة هذا الإنسان بها مأزومة على صعيد الهوية والإنتماء .

ولعل من العوامل التي حفزت كل من الباحثين لدراسة هذا الموضوع المهم هي الرغبة في محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :

هل شكل ضعف الأوضاع الإجتماعية والسياسية العربية عائقاً أمام قيام الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة ؟

فرضية الدراسة :

سيتم البحث في مدى مصداقية الفرضية التالية :

" إن ضعف الأوضاع الإجتماعية والسياسية العربية أثرسلباً على قيام الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة "

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

1- التعرف على الأوضاع الاجتماعية والسياسية العربية قبل وبعد الإستعمار الأوروبي .

2- التعرف على الأوضاع العربية العاصرة .

3- التعرف على الدولة والبنية السياسية والاجتماعية العربية

أهمية الدراسة :

تظهر أهمية الدراسة في أن مفهوم الدولة المدنية كظاهرة اجتماعية وسياسية تواجه مشكلة في المجتمعات العربية ، وذلك بسبب ما تمثله الاوضاع الاجتماعية والسياسية من صعوبات وعوائق أمام قيام تلك الدولة التي لا تعني سوى انها ليست ابنة إرادة ومشيئة الجماعة التي تسكنها ، فأدى ذلك إلى خلق أزمة شرعية في وجودها .

منهجية الدراسة :

للتعرف على طبيعة ضعف الاوضاع الاجتماعية والسياسية العربية بأعتبارها تشكل عائقاً امام قيام الدولة المدنية الحديثة، فأنه سيتم تبني منهجية توفق بين عدة مداخل ومناهج بحث منها ، المدخل التاريخي والقانوني والواقعي والمنهج التحليلي الوصفي والمنهج المقارن .

وانسجاماً مع طبيعة الموضوع وتمشياً مع الفرضية المثارة ، **فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأتي :**

اولاً : الجذور الاجتماعية والسياسية العربية :

1 – الأوضاع الاجتماعية والسياسية في مرحلة ما قبل الإستعمار الأوروبي .

2 – الأوضاع الاجتماعية والسياسية في ظل الإستعمار الأوروبي.

ثانياً : تحديات البيئة الاجتماعية العربية المعاصرة:

1 – الأسرة العربية المعاصرة .

2 – روابط الفرد الخارجية.

ثالثاً : الدولة والبنية السياسية العربية :

1 – السلطة السياسية وإعلاء دور القبيلة .

2 – الدولة المدنية ممارسة دستورية .

رابعاً : الخلاصة والنتائج والتوصيات :

اولاً : الجذور الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي:

تعود هذه الجذور إلى التراث القديم الذي نحمله عبر تاريخنا الطويل . ولهذا ، فلا مفر من العودة إلى العصـــر الجاهلي ذلك بأن بعض جذوره لا تزال قائمة عندنا حتى أيامنا هذه . ولابد لنا من العودة أيضـــاً إلى النظام الاجتماعي الذي أوجده الإســلام ، وأخذ طريقه إلى التطبيق في كنف الدولة الإســلامية . ومع تفكك هذه الدولة أخذ الاســتعمار الغربي يلعب دوراً بارزاً في تأثيره على البنى الاجتماعية والسياسية العربية .

1- الأوضاع الاجتماعية والسياسية في مرحلة ما قبل الاستعمار الأوروبي :

سنلقى الضوء في هذه النقطة ، على نسق الحياة الذي عرفه العربي في بداوته قبل أن يدركه الإسلام . كما سنتطرق إلى الأثر الاجتماعي الذي عرفه العرب مع الإســلام وفى ظل الدولة الإســلامية . بادي ذي بدء يمكن القول بأن البداوة تمثل شكل من أشكال الحياة التي عرفها العربي في البادية . والبدو هم " أصل للمدن والحضر سابق عليهما .(ابن خلدون ، المقدمة ، 213).

ذلك بأنهم يقتصـرون على الضـروري في معيشـتهم . أما الحضـر فيهتمون بأكثر من ذلك، كاهتمامهم بالأشـياء الكمالية والترفيهية . وباعتبار أن الضروري أقدم من الترفيهي والكمالي ، فهو الأصل ، أما الكمالي وترفيهي فرع ناشئ عنه. (ابن خلدون ،213).

كما أن ليس الشـــخص البدوي بالضـــرورة يعيش حياة على غير هدى في باديته . بل هو الإنســـان المتنقل والباحث عن الأماكن التي يتوفر فيها الكلاء والماء . وهكذا كانت حياة الإنسان العربي في جاهليته . ولهذا تم وصف العربي بكثير من الأوصاف ولعل أهمها القساوة والخشونة ، لدرجة أن أهل الحضر يصفونهم بالوحوش الكاسرة .(ابن خلدون ، 213) .

كما أنهم يتصفون بالشجاعة والكرم وحسن الضيافة والفروسية والمحافظة على حريتهم، فهم أقرب إلى حالة الفطرة الأولى والتي تمثل العصـــر الذهبي للإنســـان . ونتج عن ذلك أن تمردوا على الحكام وحاربوا الاســـتبداد والظلم . انطلاقاً من أن الحكام وجدوا لا ليجبروا الإنسان ليعيش وفقاً لقوانينهم ، بل لضمان حسن سير القوانين الطبيعية نفسها . لذلك فهم أقرب إلى الخير من أهل الحضـر وذلك نظراً لقربهم من حالة الفطرة الأولى فحقوق الفرد سـابقة لوجود الدولة ، وكما أن الفرد لم يوجد في الدولة إلا لكي يتمتع بهذه الحقوق ، وبالتالي لا يجوز أن تنتزع الدولة حقوق الأفراد الذين يعيشـــون فيها .(ابن خلدون ، 216).

والعائلة البدوية هي الوحدة الاجتماعية التي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد والأقرباء . وتعيش هذه الوحدة في خيمة واحدة من الشعر أو الوبر أو خيم متجاورة . ويسمى هؤلاء بالقوم . ومن خلال تعدد هذه الخيام المترابطة بأصل سلالي واحد هم الذين يشكلون القبيلة البدوية . وليست القبيلة في حقيقتها سوى عائلة بدوية كبيرة أو كبرى .(رضا، 1328هـ ، 339). ويجسد البدوي البيئة القاسية التي تحيط به ، فهو إنسان فردي شديد التعلق بقبيلته فهو لا يخرج عنها ، ويجد فيها العون والنصرة . كما أنه يتنقل مع أبله ويتوغل في الرمال الشاسعة .(حتي ، 1974 ، 52). فالقبيلة البدوية هي مجموعة من الأسر والعائلات المرتبطة بعضها ببعض برباط الدم . وهى تستمد عصبيتها من هذه اللحمة ، وباعتبارها كجسم واحد ، فقد سمت أجزائها بطوناً وأفخاذاً . (حتي ،1974 ، 53) . فولاية العائلة تقوم على عاتق الرجل . فالأب أو الجد هو سيد العائلة . وله كافة الصلاحيات على أفراد عائلته . وله حق تأديب أولاده دون قيد أو شرط. وهكذا فقد كان نظام العائلة البدوية نظاماً أبوياً شديد التسلط .(حطب ،1980، 39) . ويعيش البدوي في كنف قبيلته ، وهى هيئة اجتماعية لها نظامها الخاص. والفرد شديد الارتباط بها , ووحدتها الصغرى هي الأسرة الممثلة بالبيت والخيمة ، من مجموع الخيم يتكون الحي ، وأعضاء هذا الحي هم القوم ، ومن خلال الأقوام والعشائر المرتبطة بأواصر القربى تتكون القبيلة، ولكل قبيلة رئيس يسمى الشيخ وهو كبيرهم سناً ونسباً .(حمزة ، مصر 1933 ، 123 125) .

ويعود اسم القبيلة أو العشيرة إلى الجد الأول . ورتب الماوردى الأنساب القبلية إلى ست طبقات هي شعب ثم قبيلة ثم عمارة ثم بطن ثم فخذ ثم فصيلة .(الماوردي ، 1966 ،197). وسلطة شيخ القبيلة مستمدة من العصبية القبلية ، وهي ليست مطلقة بل مقيدة بمشورة مجلس القبيلة وتستمد القبيلة قوتها من الدين ، فللدين دور قوي في تقوية العصبية القبلية . فإن لحمة كل مجتمع في الأزمنة القديمة ، إنما كانت العبادة (قرم ، 1979، 43). إلا أن خاصية العربي في الجاهلية كانت تكمن في أن الرباط الأشد بين أفراد القبيلة يقوم على النسب أكثر من قيامه على الدين . وقد جاء في القرآن الكريم : " **الأعراب أشد كفراً ونفاقاً** " (سورة التوبة : أية 97) .

كما أن العلاقات الطائفية في العصر الجاهلي لم تكن قائمة على أساس ديني بل على أساس قبلي.رغم تعدد الديانات ، فقد عرف عرب الجاهلية النصرانية واليهودية والمجوسية ، إلا أنهم كان معظمهم عبدة الأصنام . ولم تؤثر المعتقدات الدينية لديهم في تغيير عاداتهم وتقاليدهم. ولم يكن للدين دور في التخاصم والتقاتل بين القبائل العربية (حتي ، 1974 ، 51). وهكذا يصبح عند كل قبيلة نوع من العبادة السلالية . فكل إهانة تصيب فرداً من أفراد القبيلة تعتبر إهانة دينية لهذه القبيلة وهكذا اندمجت العصبية بالدين . ولم تكن هذه الظاهرة مختلفة عن المصير الذي آلت إليه الجماعات البدائية

الأخرى في الشرق أو في الغرب (قرم ، 1979 ، 44). وعندما جاء الإسلام ، كان يتميز بالشمول ، إذ أنه دين ودنيا ، أي ينظم مختلف العلاقات البشرية . فأحدث بذلك ثورة روحية واجتماعية وسياسية واقتصادية لدى قبائل الجزيرة العربية . وكان أثره الأول في رفع المستوى العقلي عند العرب ، وتحويل العقول من عبدة الأصنام والأوثان إلى عبادة الإله الواحد الذي " لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار " . ويقوم الإسلام على عدم الإكراه في الدين ، ومن هنا كان الاقتناع عاملاً أساسياً في نشر الإسلام داخل الجزيرة العربية وخارجها .

وجاء الإسلام فألغى الأنساب والتفاخر بها . ووضع أسس المساواة بين الناس حيث يقول الله تعالى : "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم " (سورة الحجرات : أية 13). ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم : " ليس لعربي على أعجمي، ولا لأبيض على أسود فضل إلا بالتقوى " (رضا ، 1367 هـ،226) . وبذلك يكون الإسلام قد حطم الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع ، وجعل الناس سواسيه كأسنان المشط . ونظم الإسلام الأسرة ، وجعلها الهيئة الأساسية في المجتمع بعد أن كانت القبيلة دعامة المجتمع الجاهلي .

وجعل القرابة الطبيعية مصدراً للحقوق العائلية بدلاً من العصبية . ورفع مستوى النساء والقاصرين ، فمنح المرأة حقوق الإرث والتملك والتصرف – لم تكن تتمتع بها من قبل – في أموالها وحضانة أولادها .

وقيد حقوق الزوج ، فحرم عليه قتل بناته . ونادى باحترام الوالدين ومحبتهما وألغى التبني والموالاة. ونظم مؤسسة الزواج تنظيماً دقيقاً لتحقيق الأسرة الإسلامية الفضلى. (زيدان ، 1992 ، 53). وبنى الإسلام نظاماً لإلغاء الرقيق تدريجياً ، فأمر بحسن معاملة الرقيق وشجع على العتق ، وجعل تحرير الرقاب كفارة عن الخطايا ، فحق التشريع في الإسلام محفوظ لله وحده (القرضاوي ، 1980 ، 22) . فقد أكد الإسلام احترام الملكية الفردية ، فحرم النهب والتعدي على مال الغير . وجعل الملكية الفردية وظيفة اجتماعية تؤمن العدالة والتضامن الاجتماعي ، ففرض عليها ضريبة الزكاة . وألغى الربا بعد أن كان شائعاً في الجاهلية . كما أن الإسلام قد أبقى على بعض التقاليد والعادات التي كانت سائدة في الجاهلية ، فأكد على رعاية الجوار وحماية الضيف وإكرامه ، كما أبقى على نظام الدية ، فحدد دية المرأة بنصف دية الرجل . وأبقى أيضاً على بعض قواعد التحكيم والقضاء ، كالقاعدة القائلة : (أن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر) (الميداني ، 1343هـ ، 94). وبذلك تأسس المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم .

وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، واصل الخلفاء الراشدون نهجه " صلى الله عليه وسلم " وإرساء دعائم الدولة وفقاً لما جاء في القرآن الكريم ، والسنة المحمدية الشريفة. وانطلقوا في فتوحات شاسعة . وأحدثت هذه الفتوحات أوضاعاً اجتماعية

واقتصادية جديدة . ومع الفتوحات الإسلامية كثر الأرقاء ، فوزعوا غنائم على الفاتحين. وعاد العرب إلى تقاليدهم القديمة . واصبح الرقيق ملكاً لسيدة يتصرف به كما يحلو له ويشاء، وصار لكل مجاهد عدد من العبيد ذكوراً وإناثاً ، ونتج عن ذلك امتزاج بالدم . حيث استفاد المسلمون من خيرات الفتوحات واقتسموا السبايا بينهم واستمتعوا بهن (أمين ، 1969 ، 91). ونتيجة لهذه الفتوحات ، دخل في الإسلام كثير من شعوب البلاد المفتوحة ، فاختلطت مع العرب وأصبحت جزيرة العرب جزيرة جميع المسلمين .(امين ، 1969، 93) . وأدى هذا الخليط إلى امتزاج في العادات والتقاليد والأحكام والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والدينية .

ولما كانت البلاد المفتوحة أرقى مدنية وحضارة من العرب ، فقد سادت أنظمتها، لاسيما تلك التي لا تتعارض صراحة مع تعاليم الإسلام . وبذلك تأثرت العقيدة الإسلامية بهذا التمازج . ترتب على ذلك ، أن الأمة الإسلامية لم تعد عربية النزعة والعرق ، بل أصبحت مجموعة من الأعراق والنزعات تسعى كل واحدة منها للسيطرة على الأخرى . ظهر ذلك جلياً في انقسام المجتمع الإسلامي في الدولة الأموية إلى أربع طبقات اجتماعية : الطبقة الحاكمة ، والموالي ، وأهل الذمة ، والعبيد . فالطبقة الحاكمة كانت من العرب الفاتحين، الذين شكلوا أرستقراطية عسكرية غالبيتها من عصبة بنى أمية.(حتى ، 1974 ، 295) .

أما طبقة الموالى ، فقد شملت المسلمين الأعاجم الذين دخلوا في الإسلام ، ولم يتمتعوا بالحقوق التي تمتع بها بنو أمية . وشيئاً فشيئاً ، أخذت هذه الطبقة تشعر أنها على هامش النظام الاجتماعي الأموي ، فرفضت الوضع القائم ، وناصرت الحركات الرافضة والمعارضة . والطبقة الثالثة كانت طبقة أهل الذمة ، وهم أبناء الأديان المنزلة كاليهود والنصارى ، وكان عليهم تأدية الجزية مقابل تمتعهم بالحرية والأمن ، (حتي ،1974 ، 298) . أما الطبقة الأخيرة فقد تكونت من العبيد ، وكان العبيد من أجناس شتى . هذا الوضع ساهم في تقويض أركان الدولة الأموية .

وقامت الدولة العباسية على أكتاف الأعاجم ، فكانت أمهات غالبية الخلفاء من أصول غير عربية . وسرعان ما قامت طبقة بيروقراطية أعجمية تتحكم بأمور الدولة .

وهكذا تحول الحكم العباسي إلى حكم بيروقراطي أعجمي . (الحمصاني ، 1965 ، 184). وأصبحت هناك ازدواجية في الحكم بين الخليفة الجالس على قمة هرم السلطة والزمرة العسكرية الأعجمية التي تسيطر على جميع مرافق الحياة . وفى هذا المناخ المتأزم والمتفكك ، تمكن أبناء الأناضول من انتزاع الخلافة من بني العباس وشيدوا صرحاً جديداً . وفى ظل هذه الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف تكونت أرستقراطية عسكرية من الأتراك ، (الحمصاني 1965 ، 185)

، والتي حكمت الأقطار الخاضـــعة لها . كما أنها أعطت بعض الامتيازات للجماعات العرقية والدينية . ونتيجة لهذه الامتيازات أصـــبح أولياء أمر هذه الجماعات طغاه ومســـتبدين ، فكانوا يشـــكلون دولة داخل الدولة ، إذ يحكمون بالنفي والســـجن ويجمعون الضـــرائب وكانت الحكومة العثمانية ملزمة بتقديم العون لهم ، لتأمين تنفيذ أوامرها وأحكامها . (قرم ،1979 ، 273) . فقد كانت الطبقة الشعبية من المسلمين وغير المسلمين تشكو من جور الحكام والاستبداد والظلم . لذلك وقفت هذه الطبقة المضطهدة ضد الإقطاعيين المستغلين وقامت ضدهم بالعديد من الثورات . أن دارسي تاريخ هذه الإمبراطورية يقرون بأن الفوارق الاجتماعية في المجتمع العثماني ، لم تكن قائمة بين المسلمين والنصارى ، بل بين طبقة تركية حاكمة وبين شـــعوب محكومة . ويلاحظ هؤلاء الباحثون أن الولاء الإقطاعي كان يتقدم على الولاء الديني . ومنذ مطلع القرن التاسع عشر بدأت تظهر إرهاصات الاضمحلال في جسم الدولة العثمانية بشكل أكثر وضوح . وفى هذا الجو نمت المؤسسة الإقطاعية وازدهرت حتى على حساب المؤسسات الطائفية. ومع انهيار المؤسسة الإقطاعية ، بسبب خلافاتها الداخلية ، تحول الولاء لدى الأقليات إلى المؤسسة الطائفية.

وشجعت فيما بعد الدول الأوروبية هذا الاتجاه ، فاتخذت كل دولة أوروبية طائفة معينة نصبت نفسها حامية لها . (قرم ،1979 ، 285) . ومن خلال هذا الواقع الاجتماعي الناجم عن مداخلات الدول الأوروبية الغربية ، حدث الصراع بين هذه الأقليات والأغلبية المسلمة، وكان من نتائجه أن قويت المؤسسة الطائفية ، وطالبت منذ منتصف القرن التاسع عشر، بالحكم الذاتي والاستقلال النسبي عن الإدارة العثمانية المركزية (قرم ،1979 ، 286) . ولما حل الاستعمار الغربي في الوطن العربي ، ظلت هذه المشكلة " مشكلة الأقليات " قائمة ، وشملت بالإضافة على الطوائف المسيحية واليهودية ، الطوائف الإسلامية غير السنية أيضاً .

2- الأوضاع الاجتماعية والسياسية في ظل الاستعمار الأوروبي :

دخل الاستعمار الأوروبي للوطن العربي أثناء حملة نابليون بونابرت على مصر في العام 1798 . فكانت هذه الحملة أول هجوم غربي على العالم الإسلامي منذ الحروب الصليبية . إلا أن الفرنسيين لم يمكثوا طويلاً في مصر . فقد تسلم زمام الأمور فيها محمد على . وطوال عهده وعهد أسرته لم يغب التدخل الغربي . وكان لاحتلال الإنجليزي لمصر في ثمانينات القرن التاسع عشر ، تأثير مباشر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ،وامتد هذا التأثير على السودان أيضاً ابتداء من عام 1896 .(صالح ، 2003 ، 11) . فلم يكن الدور الأوروبي مقتصراً على مصر وحدها ، بل شمل بلاد المغرب

والمشرق العربي كافة . فقد احتل الفرنسيون الجزائر في العام 1830 وتونس في العام 1881 والمغرب في العام 1901 . كما احتل الإيطاليون ليبيا في العام 1911 .

وبنهاية الحرب العالمية الأولى ، وضع الأوربيون يدهم على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق والأردن. (هلال ، 1984 ، 49) . فقد كان الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمصريين في عهد أسرة محمد على ، متردياً ومتدهوراً . فقد تذمر الفلاحون من الضرائب الباهظة ، والتجنيد الإلزامي . وتطور هذا الاستبداد والظلم حتى انفجرت ثورة قادها أحمد عرابي أحد أبناء الفلاحين . وقد مهدت هذه الثورة الطريق لاحتلال مصر من قبل البريطانيين. إلا أن مصر ظلت تحت الحكم العثماني اسمياً حتى أوائل الحرب العالمية الأولى ، في ذلك الوقت أعلنت بريطانياً حمايتها عليها .وتمكن أيضاً الإنجليز من احتلال السودان ، والقضاء على دولة المهدى . ووضعوا القوانين التي تعطى للزعماء السودانيين سلطات إدارية وقضائية على قبائلهم .(صالح ، 2003 ، 26) . ولم تتغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في مصر والسودان قبل التدخل البريطاني المباشر . ذلك لأن المصريين والسودانيين كانوا وظلوا فلاحين في غالبيتهم . فأرضهم الخصبة المروية بمياه النيل ، جعلتهم فلاحين قبل كل شئ . ولهذا تعلقوا بأرضهم وماتوا من أجلها .

وفى هذا المجتمع الفلاحي الذي ساد في مصر ، نشأت ومنذ أمد بعيد ، طبقة إقطاعية امتلكت الأرض ومن عليها . وعاش الفلاحون التعساء تحت نير الباشاوات والبكاوات ، فأذلوا وأهينوا ودُفعوا إلى الفقر واليأس والشقاء .(حتى ، 1974 ، 817) . وكان حال مصر مع البريطانيين مثل حال الجزائر وتونس والمغرب وليبيا مع الفرنسيين والإيطاليين ، فكانت أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية متردية ومتدهورة . فكان الاستعمار الفرنسي والإيطالي تأثير كبير في إضعاف اللغة والثقافة العربيتين ، وحلت بدل منهما الثقافة واللغة الفرنسية في كل من المغرب والجزائر وتونس . وكان السواد الأعظم من السكان يعيشون على الرعي وعلى الزراعة فيما بعد . وظلوا السكان متمسكون بتقاليدهم وعاداتهم البربرية والعربية ، رغم إدخال الفرنسيون طرقهم وأساليب عيشهم ، عن طريق الإدارة والاستيطان. (حتي ، 1974 ، 817) . وفى نهاية الحرب العالمية الأولى نصب الحلفاء أنفسهم دولاً منتدبة على كل من لبنان وسوريا وفلسطين وشرقي الأردن والعراق . فقسموا بلاد المشرق العربي دولاً إقليمية وفق ما يتفق ومصالحهم السياسية والاقتصادية. فقد عمدوا إلى محاباة الأقليات وغرس الفتن بينها . وكانت مواثيق الانتداب تنص صراحة على وجوب ضمان حقوق هذه الأقليات ، وعلى احترام جميع مؤسساتها الطائفية .

وكان هدف الدول المنتدبة تمكين الدول الموضوعة تحت نظام الانتداب من (شق طريقها بنفسها في شروط العالم الحديث البالغة الصعوبة).(ميثاق عصبة الأمم، المادة 22) .فكيف بإمكان الدول المنتدبة تحقيق ذلك ، وتأسيس دول ديمقراطية في جسم اجتماعي ملئ بالتناقضات والمنازعات العضوية ؟ وفى واقع الحال أن الدول المنتدبة كانت على دراية تامة وأكيدة بأمراض هذا الجسم الاجتماعي . ولهذا نلاحظ أن فترة الانتداب على بعض الدول العربية ، لم تساعد على إنبات البذور الصالحة لبناء مجتمع قوى خالي من جميع الأمراض ، بل نجدها شجعت على استمرار المنازعات وغذتها وعمقت منها . وخاصة التي بين الأقليات المسيحية واليهودية وبين الأغلبية المسلمة ، كما أنها شجعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين . عموماً كان تأثير الاستعمار الغربي خطيراً ، لأنه عمل على توطيد المؤسسات الطائفية والعرقية في المجتمع العربي . واتخذوا من الأقليات قاعدة لاستمرار حكمهم. (قرم ،1979 ، 303) ففى مصر ساند الأقباط بحزم النفوذ الإنجليزي وتقاسموا المناصب الإدارية الرفيعة مع المسيحيين اللبنانيين والسوريين ، الذين أتوا إلى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى . وفى العراق ، خاصة بعد اكتشاف النفط في الموصل ، حاول الإنجليز إنشاء دولة آشورية لحماية مصالحهم النفطية ضد الأطماع التركية والعراقية . أما في فلسطين فقد ساعد الانتداب الإنجليزي على توطين الأقلية اليهودية في فلسطين تنفيذاً لوعد بلفور المزعوم في العام 1917 ,(قرم ، 1979 ، 304) .

واستمرت السياسة الإنجليزية عنصرية طائفية في تلك البلاد ، حتى قيام الدولة الإسرائيلية الصهيونية المزعومة في العام 1948 . بذلك يمكن القول ، بأن سلطات الانتداب عملت على تأكيد الفوارق الثقافية بين الأقليات وبين الأكثرية المسلمة . فقد كانت مدارس الأقليات الطائفية تحظى بمساندة وتشجيع ودعم هذه السلطات ، وتحول دون تطوير أيديولوجية مشتركة حتى داخل القطر الواحد. فأماتت الشعوب العربية ، لأنها فرقت كلمتها وأضعفت وحدتها ومزقت كياناتها وأبعدت ما بين الطوائف الروحية. وهكذا أصبحت بلادنا العربية سواء في المغرب أو في المشرق : (مجموعة مستعمرات صغيرة مختلفة الأذواق متضاربة المشارب ، كل مستعمرة منها تشد في حبل إحدى الأمم الغربية ، وترفع لواءها ، وتترنم بمحاسنها وأمجادها ..) . (جبران ، 1950 ،557) . وبعد حصول أغلب الأقطار العربية على استقلالها ، لم يكن باستطاعتها مزاحمة التربية الطائفية أو حتى مراقبتها عن قرب . فكان مستوى المدارس في أغلب الدول العربية المستقلة متدنياً جداً ، وكان هناك تفاوت شاسع في المستوى الثقافي والتعليمي بين أبناء الأقليات المسيحية وبين أبناء الغالبية المسلمة . ولهذا استأثر أبناء الأقليات بالمناصب الإدارية العليا في الدولة ، وبالتجارة والصناعة والأعمال المصرفية . حتى في المدارس الحكومية ، فقد كانت نسبة أبناء الأقليات تفوق نسبة أبناء المسلمين .(الحصري ، 1967) .

ولهذا ، فلم يأت الانتداب الأوروبي إلا ليؤكد الواقع الطائفي المرير الذي تأســـس في ظل النظام العثماني . وقد توج نظام الانتداب هذا بتأسيس دولة عنصرية طائفية في فلسطين على حساب السكان العرب الأصليين . ولما نالت البلاد العربية استقلالها ، ترك المستعمر وراءه : (كيانات دول مصطنعة لا يملك المرء إزاءها إلا أن يتساءل كيف سيمكنها أن تواجه الشـــروط الأكثر صـــعوبة بما لا يقاس لعالم ما بعد الانتداب) .(قرم ،1979 ، 313) . وهكذا فقد ظلت المجتمعات العربية عشية استقلالها ، رازحـــة تحت نيـــر بنياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتخلفة والمتأصلة الجذور منذ العصور القديمة. فالكثير من هيئاتها الاجتماعية ظلت متصلة بالعقلية والعادات والتقاليد القبلية .

فقد نتج عن الإستعمار والتقسيم خلق أوضاع معقدة وربطها بمصالح ذاتية فردية وعصبوية تستطيع تقديم تبريرات منطقية لعقلانية العصبة السياسية ، ثم قام المستعمر بتقديم جملة من المصطلحات والمفاهيم التي لم تكن لها استجابة حقيقية لتفاعلات الواقع العربي ، لترسـيخ آليات الهيمنة .(عيســـى ،1999 ، 165-166) . ذاك كان الواقع الاجتماعي في بلادنا العربية ، عندما أخذت النخب العربية على عاتقها تأســـيس الدولة المدنية ، تطالب من خلالها بالتحرر والعدالة والمساواة وتغليب المصلحة العامة على مصلحة العائلة أو القبيلة أو الطائفة . وقد كانت هذه النخب تدرى أو لا تدرى ، إن تأسيس الدولة المدنية لا يكتب لها النجاح في تربة لم تحضر بعد لتقبل مثل هذه المبادئ .

ثانياً : البيئة الاجتماعية العربية المعاصرة:

كانت النقطة الأولى من هذا البحث مقدمة ضرورية لدراسة أوضاعنا الاجتماعية والسياسية المعاصرة .وسنلاحظ في سياق هذه الدراســة العلاقة الوطيدة القائمة بين الماضـــي والحاضـــر. فبنيتنا الاجتماعية الحالية لم تتطور وتتأقلم بعد مع المتغيرات التي يشهدها العالم بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة . فالبنية الاجتماعية الحالية للوطن العربي تتصف بأنها بنية جماعية . وهذا الوصف هو الذي يطبع المجتمعات البدائية أو تلك السائرة في طريق النمو.(شرابي ، 1975 ، 34) . وهذه الجماعية تتألف من جماعة الأســرة أو العائلة أو القبيلة التي تضـــم عدداً معيناً من الأفراد ، تربطهم ببعض أواصر القربى والدم .

كما تتألف هذه الجماعية من الجماعات الطائفية التي تربطها روابط المذهب والدين .

لذلك ،سنقوم في هذه النقطة تحليل الروابط الجامعة بين الأسرة العربية والمجتمع الذي تعيش فيه ، وكيف تنمو شخصية المواطن العربي المعاصر بداية من الأسرة ، حتى الدولة . كما سنتطرق إلى تحليل العلاقات القائمة بين الطوائف والأقليات العرقية والدينية وبين الأغلبية المسلمة .

1- الأسرة العربية المعاصرة :

نقصد بالأسرة الهيئة الاجتماعية الصغرى المتكونة من الزوج والزوجة والأولاد، الذين يعيشون تحت سقف واحد . ويتمتع الزوج بدور سيد البيت ، والمنفق عليه ، والمدافع عنه وحاميه ، وبالتالي يفرض سلطانه على كل من فيه ، وينفرد في كثير من الأحيان بقراراته ، ونادراً ما يشارك أفراد أسرته في اتخاذها . وحتى وإن كانت الزوجة تشارك زوجها في دخل الأسرة ، إلا إنها تظل خاضعة لسلطة زوجها . باعتبار أن الزوج هو الذي يقع على عاتقه مهمة العمل وجلب الرزق لأسرته . وعادة ما تقيم الأسرة مع أهل الزوج في بيت واحد، وهذه الظاهرة تظهر بشكل جلي في غالبية القرى وفى مناطق الريف العربي. (شرابي ، 1975 ، 35). ويترتب على ذلك ، أن الزواج يتم عادة في إطار القربى . فالزوجة تكون من أحد الأقارب ، باعتبار أنها تعرف أهل زوجها وتستطيع التكيف معهم ، وأيضاً لأسباب الميراث وعدم انتقاله إلى الغرباء . وتتميز الأسرة العربية بكثرة الإنجاب ، وأيضاً تتميز بظاهرة تعدد الزوجات . وتعتبر الأسرة العربية أن إنجاب البنين هم الضمانة لاستمراريتها والضمانة الوحيدة لشيخوخة الوالدين.(شرابي ، 1975 ، 36) . وهذا التفكير وهذه العقلية يأتيان انسجاماً مع المجتمع الذي لا تتوفر فيه الضمانات الاجتماعية الكافية . وتقوم الأم بتربية أطفالها ، أما الزوج يبقى بعيداً عنهم بعض الشيء ، وذلك قد يكون بحكم عمله ، أو كأنه لا يريد أن يخالطهم حتى يحافظ على هيبته تجاههم . ولهذا يشعر الأطفال بنوع من الكبت عند وجود والدهم معهم ، مهما كان لطيفاً وحنوناً .(شرابي ،1975 ، 36) . وهكذا ، يعتاد الطفل العربي جو القهر والاستبداد ويتأقلم معه وينمو لديه شعور عميق بأنه مسؤول تجاه أسرته ، أكثر من نمو شعوره تجاه مجتمعه ووطنه . كما أن الأسرة العربية ترعى أبناءها باهتمام مبالغ فيه بعض الشيء . فإذا حاول الطفل فعل شيء معين ، وجد دائماً من يساعده أو من يقوم بهذا الشيء بدلاً منه . وهذا الاهتمام المبالغ فيه يؤدى في كثير من الأحيان إلى عدم تحقيق استقلال ذاتي للأولاد . ويترتب على ذلك ، ومع التكرار يصبح الطفل العربي اتكالياً ، وتنشأ عنده عقدة العجز، التي تجعل منه كائناً فاقداً لروح الفعل الجماعي .(السنوسي ،2004 ، 11) . وينمو ويكبر الطفل العربي على قبول أراء الآخرين ، وينمو لديه روح الخضوع لمن لهم سلطة عليه ، ويزداد شكه بنفسه وبقدرته على تحمل المسئوليات وحده . (حطب، 1980، 213). ويكبر ويزداد هذا الشك وعدم القدرة على تحمل المسئولية ، والشعور بالعجز والاتكالية ، حتى تصبح هذه الصفات بمثابة صفات وراثية ، وذلك لأن الفرد الحامل لهذه الصفات هو أساس تكوين الجماعة ، وبالتالي فإن هذه الجماعة تعيد إنتاج نفسها عن طريق تربية أجيالها المتعاقبة على القيم والصفات ذاتها .(السنوسي ،2004 ، 11) . ذلك أنه ، بسبب القيود الاجتماعية السائدة ، وضغط القيم في المجتمع العربي المثقل بالتقاليد والعادات .(فائق ،

2000 ، 103) . فالطفل الذي يعتاد الإذلال والخجل والعجز والتهرب من المسئولية ، يكون عرضة للانقياد والتسليم بما هو محيط به انطلاقاً من السلطة الأبوية إلى قهر أجهزة الحكم في الدولة . ويصبح الفرد العربي طوال حياته يواجه مشاكل عجزه وخوفه وخضوعه للحاكم ، واحتمال الضيم وانتظار الفرج . أي ترك الأمور تسير حسب قوانين الطبيعة والتعويل على عوامل الزمن ، دون المشاركة في تفعيلها وتحويلها في أشهر إلى خلق آخر .(جلبي ، 2002 ،161) . وهذا نتيجة التربية التي يتلقاها الفرد العربي في طفولته داخل الأسرة ، تنعكس دائماً على سلوكه الاجتماعي . ولهذا نجده يلجأ إلى أصحاب النفوذ والقوة لتحقيق مطالبه . ولعل ظاهرة الوساطات المنتشرة عندنا في الوطن العربي ، هي نتيجة لهذا النسق من التربية التي تعرض لها الطفل في أسرته . فهو يثق بأصحاب النفوذ أكثر من ثقته بنفسه، فلقد نشأ عنده شعور عميق بالخضوع لهم . فهو لا ينظر إلى مستقبله نظرة فيها نوع من التفاؤل . فهو يعيش ليومه أكثر مما يعيش لغده . (شرابي ،1975 ، 69) . بذلك ينتقل هذا السلوك الفردي إلى السلوك الاجتماعي لدى الشعوب العربية . ونادراً ما نجد بلداً عربياً يضع الخطط الطويلة الأجل ، التي تأخذ بعين الاعتبار كل المشاكل التي تنجم عن النمو الحضري ، فسرعان ما يكتشف القائمين على تلك الخطط ، بأنها فاشلة ويجب إعادة النظر فيها . ولأن الإنسان العربي كذلك ، فهو يحجم عن روح المبادرة والإقدام ، يواجه الحياة بموقف دفاعي ، وبذلك يكون قانع بهذا العجز .

فالمشكلة تتمثل في الكيفية التي يتم بها تنشئة الفرد عبر قناتي الأسرة والمدرسة، فكل ما يتلقاه الفرد داخل قناة الأسرة من تربية وتنشئة يتم عن طريق الإكراه ، وليس عن طريق الإقناع ، فلا مكان للجدل حول ما تمليه الأسرة على الطفل في إطار التنشئة الاجتماعية ، بل يجب التشدد معه وضربه .(السنوسي ،2004 ، 18) . فأنماط التنشئة التقليدية في العائلة العربية كانت وما تزال إلى حد بعيد تشدد على العقاب الجسدي والترهيب والترغيب أكثر مما تشدد على الإقناع ، ومن هنا الاعتماد على الضغط الخارجي والتهديد والقمع ، وعلى الحماية والطاعة والامتثال والخوف من الأخطار وتجاوز الحدود المرسومة . وتنشأ عن كل ذلك نزعة الفردية والأنانية ، والتأكيد الدائم على الأنا أكثر من التأكيد على النحن . فالأسرة تتصرف كسلطة مادية ومعرفية تصدر الأوامر ، تأمر وتنهى ولا تجادل ، فتترسخ لدى الطفل منذ البداية قناعة بأنه ليس من الضرورة أن يفهم ويقتنع بما يفعل ، لأنه قاصر ولا يستطيع أن يدرك شيئاً عن طريق الجدل .(بركات ، 1989 ، 221) . وبالتالي تبدأ تتشكل لديه مبكراً شخصية الفرد الخاضع دونما حاجة للجدل والاقتناع في ظل مؤسسة الأسرة ، التي يقودها الأب دون أن يستشير أياً من أعضائها حول ما يتخذه من قرارات . تسلم الأسرة الطفل إلى مؤسسة أخرى ، هي المدرسة ، حيث التنشئة الثقافية والمعرفية مصحوبتان بالعقاب المادي ، فعصا المعلم هي الضمانة الوحيدة لحسن سير

عملية التلقين والحفظ .(السنوسي ، 2004، 18) .القسر المادي إذن قد يتغير شكله ، ولكن لا يتغير محتواه أثناء ارتقاء الفرد من مؤسسة إلى أخرى ، فالخوف هو أساس عملية التنشئة والخضوع هو الشكل الوحيد للعلاقة التي تربط بين الفرد والمؤسستين . فالتعليم الصارم يلغى مفهوم الجدل والتعاون في حياة الفرد ، " يخلق الطراز الذليل والمستعبد من الناس ، بقدر ما يخلق الطراز المتغطرس المستبد ، وذلك لأنه يؤدى إلى الشعور بأن العلاقة الوحيدة الممكنة بين مخلوقين من البشر يتعاونان هي تلك التي تكون في أن يصدر أحدهما الأوامر ، وأن يقوم الأخر بإطاعتها وتنفيذها .(برتراند راسل ، 2002 ، 175) . يقوم المعلم في كثير من الأحيان بتعيين احد التلاميذ رئيساً للفصل ، ليقوم بمهمة الرقابة والرصد والتبليغ عما يقوم به زملاؤه أثناء تغيب المعلم عن الفصل ، وبما أن هذا الرئيس طفل ووضعه داخل الأسرة لا يؤهله إلا للطاعة والخضوع ، فإن هذه السلطة المفاجئة تجعل منه مستبداً يمارسها بلذة وتعسف ، فينتج عن هذا التحول في حياة هذا النوع من الأطفال عدة نتائج تؤثر في شخصيتهم أهمها : (السنوسي ، 2004، 19) .

- قبوله وتكيفه على لعب دورين متناقضين ، فهو خاضع مطيع في مواجهة البعض ، ومستبد طاغية في مواجهة البعض الآخر ، ولا توجد هناك حالة ثالثة في سلوكه وحياته، ولعل هذه الظاهرة في حياة الأفراد هي التي تجعل من النخبة المحيطة بالحاكم ذليلة خانعة في مواجهته ، في الوقت الذي تمارس فيه الاستبداد والطغيان في مواجهة المحكومين ، فالنخبة من المدنيين والعسكريين وأجهزة الأمن والمخابرات والشرطة يمارسون العنف والقتل والتعذيب ضد كل من يعتبرهم الحاكم أعداء له ، فهذه النخبة تمارس عمليات القتل والتعذيب وتتلذذ بتنفيذ تلك الأفعال ، وكأن يوجد بينها وبين الضحية ضغائن وثارات شخصية ، بينما في واقع الأمر لا تربط بينهما أية علاقة شخصية ، وكل ما هناك أن الشرطي أو الجلاد أو الجندي ، يقوم في مواجهة ضحيته بممارسة العنف والقسوة والطغيان ، كتعويض عما يعانيه من ذل وخضوع في مواجهة الطاغية الأكبر .
- إن الطفل الذي يتقلد هذا المنصب في الفصل لابد أن يحرص على أن يكون عند حسن ظن المعلم ، لكي يستمر في هذا المنصب ، وبالتالي فإنه يتفانى في الرصد والمراقبة ، حتى يقدم إلى المعلم الحالات المشاغبة والخارجة على النظام ، ومن هنا ينشأ لديه اعتقاد بأن الآخرين أعداء للنظام ، ولهذا فإنه كلما بالغ في إذلال هؤلاء وتعذيبهم ، كلما كان ذلك لخير النظام ولفائدته شخصياً ، ومن هذه اللحظة يبدأ أولى خطواته نحو ممارسة دوره في المجتمع دور الخادم والجلاد في آن واحد.

أما الطرف الثاني في العلاقة ، وهم بقية التلاميذ ، فإنه يبدأ يترسخ في أذهانهم الاعتقاد بأنهم كلما انتموا إلى مؤسسة أخرى من مؤسسات المجتمع ودخلوا في شريحة عمرية أخرى ، كلما وجدوا أنفسهم في نظام صارم يتطلب منهم الخضوع والطاعة والإذعان حتى يتجنبوا العقاب ، وبالتالي ، فإن الخوف فقط هو العامل الذي يتحكم في سلوكهم ، ويحدد طبيعة ونوعية العلاقة بينهم . وهذا عائد إلى فترة طفولة الإنسان العربي الذي يخيم عليها عنصر الرهبة والأمر والإكراه ، بدل الإقناع والتشجيع والمكافأة . ويترتب على ذلك ، إدخال المعلومات في عقولهم دون الشرح والتحليل . فالتعليم في المدارس يقوم على التلقين والحفظ لا على التحليل والنقد البناء ، وهو بذلك يتشابه مع الأسلوب الذي اعتاده الطفل العربي في أسرته. فتموت فيه روح الإبداع والتألق والتجديد ، وتنمو فيه روح الخضوع والقبول بالأمر الواقع.(جلبي ،2002، 221) . وهكذا ينشأ الطفل العربي ويتربى عن طريق القسوة والإكراه سواء في البيت أو في المدرسة ، فيتولد لديه الخوف من والده ومن المعلم في مدرسته أكثر من احترامهما ومحبتهما . لذلك نجد أن الطفل العربي ينمو ويترعرع في جو يخيم عليه القهر والتسلط والتحكم . ومع تقدم سنوات عمره . يجد نفسه أسير لهذه العادات والتقاليد ولا يستطيع التخلص منها . وحتى وأن شرع في تكوين أسرة وأنجب أطفالاً ، يحافظ على تلك العادات والتقاليد . ويطبق على أولاده كل ما طبق عليه وهو طفل، بعلم أو بغير علم .(بركات ،1969، 45) .

2 – روابط الفرد الخارجية:

وهي تلك التي تتعلق بعلاقة الفرد خارج مؤسسة الأسرة الأم كعلاقته بعائلته وعشيرته وقبيلته . فالعائلة والعشيرة أو القبيلة ، في العادة تعيش في حي أو منطقة واحدة في الريف ، أو في عدة أحياء في المدينة تكون قريبة من بعضها البعض ، وفى هذا دليل على التلاحم والتعاضد أفراد القبيلة الواحدة ، ولديهم شخص ، يسمى شيخ القبيلة يلتفون حوله ويرجعون إليه في أغلب الأوقات لحل مشاكلهم سواء أكانت مشاكل بين أفراد القبيلة الواحدة ، أو بين فرد من قبيلته مع فرد أو أفراد من قبيلة أخرى . ويكثر هذا النوع من القبائل في أغلب الدول العربية ، وخاصة في الدول التي لا تزال البداوة منتشرة فيها ، كما في بلدان الجزيرة العربية وليبيا والسودان ومصر والأردن والعراق فالتنظيم القبلي شديد الرسوخ في البيئة الاجتماعية لتلك البلدان . (النفيسي ، 1973 ، 32] . فهذا التنظيم القبلي شديد الرسوخ في البنية الاجتماعية العربية ، وهو أعمق وأرسخ ، في بعض الأمور ، من المبادئ التي جاءت بها الشريعة الإسلامية ، وكذلك من المبادئ القانونية السائدة في تلك البلدان . وإذا حدث تعارض بين المبادئ العرفية السائدة في القبيلة وبين الشريعة والقوانين الوضعية ، تأخذ القبائل في أمور كثيرة بالمبادئ العرفية السائدة بين القبائل ، باعتبارها أفضل ضمانة لخيرهم وسلامتهم واستقرارهم ووحدتهم القبلية (النفيسي

،1973 ، 32). والقوانين العرفية القبلية هذه لا تزال قائمة في جميع البلدان العربية ، خاصـة في القرى والأرياف . ولعل مؤسـسـة الثأر المعروفة والمنشـرة في أنحاء الوطن العربي هي خير دليل على قدسـية القوانين العرفية ، وهي عادة من العادات التي كانت سـائدة أيام الجاهلية . ولم تسـتطيع الدولة الحديثة ، القضـاء على هذه العادة قضـاء كاملاً .أما القبائل المتحضرة فقد تقبل بالدية ، وأحياناً تصر هذه القبائل على الحشم "هو أن تعطي نساء من قبيلة القاتل إلى قبيلة القتيل "، راجع في ذلك ، (النفيسي ،1973 ، 34). ففي أغلب الدول العربية ، عائلات منظمة تنظيماً عشائرياً أو قبلياً ، وموزعة فروعاً ومنتشرة في القرى والمدن . ولكل عشيرة وقبيلة شيخها . ولكل شيخ أتباع من عصبيته. فولاء الفرد لعائلته وقبيلته هو ولاء ليس له حدود . والثأر يمثل لديه عادة مألوفة ومتبعة. فالقاتل يقتل لغسل العار ولو بعد حين ، وأن الدم لا يغسله إلا الدم . والزعامات العائلية العربية المعروفة هي تلك التي اكتسبت عمقاً تاريخياً معيناً . وهي التي تستطيع رد نسبها إلى إحدى القبائل العربية العريقة والمتصلة بتاريخ العرب. وهى التي تملك الأرض والمال والنسب ، وتشكل طبقة صاحبة نفوذ قوي داخل الدولة القائمة . ولم تستطيع كل التشريعات القضاء على هذه الطبقة (حسن ، 1977 ، 40). وذلك بسبب تحالفها مع أجهزة الحكم لضمان استمرارها ونفوذها . ولذلك يمكن القول ، بأن جميع المجتمعات العربية لديها نفس العادات والتقاليد ، فهي بذلك تشكل مجتمعاً واحداً . ومن خصائص هذا التشابه بنية وتنظيم العائلات والقبائل العربية . وهذا راجع إلى أن القبيلة العربية الواحدة قد تتوزع بين عدة دول عربية ، ومثال ذلك قبائل شُمر في الجزيرة العربية ، حيث نصفها في المملكة العربية السعودية والنصف الأخر في العراق ، وأيضاً قبائل البربر والطوارق المنتشرة في المغرب العربي ، وأيضاً قبائل النوبة في مصر والسودان . هذا الوضع ينتشر بكثرة في جميع الدول العربية دون استثناء ، وأحياناً تتوزع القبيلة الواحدة بين أربع دول عربية (عمر ، 1981 ،12) . فهي بذلك تشكل مجتمعاً واحداً، ومن خصائص هذا التشابه أيضاً المفاهيم المتعلقة بالشرف والثأر ، وبالدور الذي يسند إلى المرأة والرجل ، وفى أنواع المأكولات والفنون ، وكذلك في تقاليد الضيافة والمجاملة ، وفى الأمثال الشعبية والتنظيمات العشائرية (الخوري ، 1980). أما فيما يتعلق بالأقليات الدينية والمذهبية والعرقية ، فهي لا تزال مشاكلها قائمة ، وإن شدتها تتجه إلى التزايد باستمرار عبر الزمن تجاه الأغلبية المسلمة القائمة في المجتمع العربي . ذلك بأن القلق الطائفي الذي أوجدته الدول الاستعمارية في قلب الإمبراطورية العثمانية ، والذي أكده وزاده الاحتلال الأوروبي ، ظل فاعلاً وناشطاً في البلاد العربية حتى يومنا هذا . فرغم أن جميع الأحداث التي تشهدها بعض الدول العربية ، هي في حقيقتها أحداث اجتماعية وسياسية وليست أحداث طائفية ، ولكن غربيون وأتباعهم من العرب يحاولون إعطائها الطابع الطائفي . فمثلاً نجد أن الاحتقان السياسي والاجتماعي في مصر قد شمل كل الشارع

المصري مسلمين وغير مسلمين . إلا أن لوسائل الإعلام الغربي وخاصة الأمريكي دور بارز في التأثير على الأقباط في مصر ، عن طريق إقناعهم بأن تردئ الأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر ، تعاني منها فقط الطائفة القبطية . هدفهم من ذلك هو إشعال نار الفتنة بين المسلمين والأقباط ، وذلك لزعزعت الاستقرار في مصر . ولعل انعقاد المؤتمر الأخير في واشنطن في شهر نوفمبر 2005 تحت عنوان " الديمقراطية في مصر للإسلاميين والمسيحيين " وكما هو واضح فإن المؤتمر يدعو إلى تكريس الطائفية وينطلق من رؤية ضيقة تستهدف مصر ووحدتها الوطنية ، ويسعى إلى تقويض كيانها ، ويدعو إلى التقسيم العرقي والطائفي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية العالمية (بكري ، عدد 1452 ، 2005) . ولو عدنا إلى تاريخ مصر الحديث ، نجد أن الطبقة الحاكمة في مصر تمكنت من التعاون مع البرجوازية العليا المسيحية . ولهذا فقد ضم حزب الوفد شخصيات قبطية مرموقة تمكنت من المناداة بجراه بالقومية العربية (حتى ، 1974 ، 54) . ذلك بأن الأقلية المسيحية في مصر ظلت طوال عهد الاستعمار متمسكة بعروبتها ، رغم الجهود الطائفية التي بذلتها إنجلترا أثناء الانتداب ، فلم تستطيع خلق نزعات انفصالية . وقد برز على المسرح السياسي المصري العديد من الرجالات القبطية التي عرفت بمواقفها الوطنية الكبرى . إلا أن القلق والتوتر الطائفي ، عاد إلى الظهور إبان خطوات الإصلاح التي اتخذتها ثورة 23 يوليو 1952 ، حيث ترجمت تدابير التأميم في مصر وكأنها تدابير طائفية ، بالرغم من أن هذه التدابير قد شملت أيضاً الإقطاعيين المسلمين (حتي ،1974 ، 54) . وكان لوسائل الإعلام الغربية دور واضح في التأثير على أبناء الأقليات ، من خلال إقناعهم بأن الرئيس عبد الناصر هو حليف للشيوعية الدولية ، وأنه يريد القضاء على كل وجود غير مسلم في الوطن العربي . من الواضح أن تفسير ذلك يرجع إلى الأطماع الغربية في خيرات الوطن العربي من المحيط إلى الخليج ، فالحضور الغربي طاغ ومهيمن ، ولا يقتصر عند حدود التعاون المشترك وتبادل المصالح . بل يسيطر على أهم الثروات الاقتصادية العربية ، ويمارس تدخلاً مكشوف في القضايا الداخلية المتعلقة بشؤون الحكم وتفاصيل الخارطة السياسية الوطنية (السنوسي ، 2004 ، 84) . فهذا التوتر الطائفي لم يكن يحل بشكل كامل ، بل يتم تهدئته ، وسرعان ما يعود التوتر من جديد ، حيث تتفنن الدول الغربية في إثارته من وقت لآخر لإضعاف النظام العربي. ومع عودة التدخل الغربي ولا سيما الأمريكي في شؤون الوطن العربي الداخلية ، عاد القلق والتوتر الطائفي إلى الظهور من جديد . وفى حقيقة الأمر ، أن الوطن العربي لا يعانى من مشاكل الأقليات غير المسلمة فحسب ، بل يعانى أيضاً من مشاكل الأقليات المسلمة ، كالدروز والعلويين والشيعة ، والأقليات العرقية ، كالأكراد في العراق والبربر في الشمال الأفريقي (قرم ،1979 ، 269) .وهكذا وقع الإنسان العربي في دائرة

الولاءات المتعددة . فهو يحمل أولاً ولاء لأسـرته . ويتدرج هذا الولاء إلى عائلته، ثم إلى عشـيرته أو قبيلته ، ثم إلى طائفته أو مذهبه الديني .ونادراً ما وصـل هذا الولاء إلى دائرة الولاء الوطني . فإذا تعارضـت مصـلحة أسـرته مع مصـلحة عائلته فضل المصلحة الأولى. وإذا تعارضت مصلحة عائلته مع مصلحة قبيلته رفض المصلحة الثانية.وإذا تعارضت مصلحة قبيلته مع مصلحة طائفته فضل مصلحة قبيلته. وإذا تعارضت مصلحة طائفته مع مصلحة وطنه فضل مصلحة طائفته (قرم ، 1979 ، 270) .

وفى هذا الإطار التعددي للولاءات الاجتماعية والسياسية ، تنتفي فكرة المواطنة . فيندر أن نجد في المجتمع العربي مواطناً حقيقياً . والمواطنة الصـالحة ترتكز على التمييز الواضـح بين المصـلحة العامة والمصـلحة الخاصـة . وإذا تعارضـت المصـلحة العامة مع المصـلحة الخاصـة ، فالخيار يأتي للمصـلحة الأولى . وفى مجتمع تعددي حيث تتعدد الولاءات ، لا يمكن تحقيق بناء الدولة المدنية الحديثة ، إلا بتوحيد هذه الولاءات في إطار ولاء واحد تجد فيه جميع الطوائف غايتها المنشـودة (قرم ،1979 ، 270). ولا يمكن توحيد هذا الولاء إلا في إطار الولاء الوطني أو القومي حيث تتسـاوى في ظله الحقوق والواجبات لجميع الفئات التي تؤلف هذا الوطن .لا شـك أن العصـبة في مفهومها الإثني أو الطائفي أو القبلي أو الجهوي ، تمثل عائقاً ليس من السـهل تجاوزه نحو مفهوم المصـلحة العامة ومن ثم الدولة والوطن . وهكذا يتضـح أن البنية الاجتماعية والسياسية العربية المعاصرة لا تزال بنية متخلفة وبدائية ، أنتجت ثقافة لعبت دوراً كبيراً في صياغة الفرد وتهيئته نفسياً ومادياً وأخلاقياً على القبول والرضا والطاعة ، إلى جانب التحلي بالصبر ، وهى كلها شروط ضرورية لخلق البيئة المثالية لطغيان واستبداد حكام الدول العربية ، وهكذا تصبح الطاعة هي سمة المواطن الصالح . أنتجت ثقافة الخوف والخضـوع المتوارثة إنسـاناً انفصـامياً : أي أنه من ناحية يحمل روح الجماعة ويصـبح جزءاً منها عندما تكون الجماعة في حالة اللافعل ، أي أن روح الانضـمام إلى الآخر تكون على الأغلب من أجل تكوين مجموعة في حالة قطيع ، وليس في حالـة تمرد . كمـا أنـه من نـاحيـة أخرى يحمل روح الفرديـة ، بمعنى روح الخلاص الفردي وعدم الانجرار في الدخول أو المشاركة في أفعال جماعية (السنوسي ،2004 ، 14).

هذا الانفصـام ، تنغرس جذوره في الثقافة الشـعبية ، باعتبار أن لها دور في تنشـئة الفرد . فهي التي سـاهمت في تدجين الفرد على قبول التسـلط والخضـوع للحكام كيفما كانت سيرته وسـلوكه ، فأدى هذا إلى تفسـخ روح الجماعة في مواجهة أي تحدى ، بما في ذلك التسلط الأجنبي (فالقابلية للاستعمار) تشكلت في وقت مبكر تحت قباب القيروان ودمشق ، وبغداد قبل أن تزحف جيوش الاسـتعمار لاحتلالها (بن نبي ، 2002 ،272). فهذه الثقافة خلقت بيئة اجتماعية ونفسـية

وبنيات معرفية تتعهد جميعها بتنشئة إنسان يفكر في الخلاص الفردي في مواجهة الأخطار والتحديات ، فكانت نتيجة ذلك أن مجموع الأفراد لا يشكل جماعة بالمعنى الاجتماعي – السياسي من حيث روح الجماعة المشتركة والفعل المشترك ، بل مجموعة من الأفراد يجمع بينها مكان يعيشـــون فيه بجانب بعضـــهم البعض ، ولكنهم يتصـــرفون كالقطيع عند ظهور المصاعب والتحديات والأخطار ، فكل منهم يفكر في نفسه ، فيبدون في حالتي الهروب أو الاستسلام عبارة عن مجموعة من الأفراد ، كل منهم يستسلم أو يهرب بمفرده رغم المظهر الجماعي للتصرف (السنوسي ، 2004 ،16) . فلم تعمل البيئة الاجتماعية العربية المعاصـــرة على غرس وتنمية روح الفعل الجماعي لدى الفرد ، هذه الروح التي تكون محصـــلتها ظاهرة الإرادة الجماعية التي تظهر عند بروز تحدى تاريخي في وجه جماعة اختارت العمل المشـــترك (توينبي، 2002،153) ولكن لا يمكن البحث عن هذه الإرادة خارج الفرد ، فهو الأصل وهو البداية ، ولا شك أن البيئتين الثقافية والاجتماعية ، هما اللتان تنقلان الفرد من حالته الطبيعية ككائن فقط، إلى كائن اجتماعي . " فالتربية عملية حضارية تنقل الإنسان من الهمجية إلى الإنسانية ، فالأطفال لا يولدون بشراً ، بل يصيرون بشراً بفضل التربية " (الراوي ، 2003 ، 44) ، فروح الفعل الجماعي لا تولد مع الفرد ، بل يتم غرسها وتنميتها من خلال عملية تربوية ثقافية " فيظهر على سطح المجتمع إنسان جديد محرر الإرادة ، فالأحرار يتنافسون كل من أجل الجماعة ومن أجل نفسه، وينتظرون جميعاً نصيبهم المشترك من ألم الانكسار أو فرحة الانتصار(السنوسي ،2004 ، 16). وهكذا يتضح لنا أن البنية الاجتماعية العربية المعاصرة لا تزال بنية متخلفة وبدائية ، ولم تصل بعد إلى المرحلة التي تتمكن فيها تفعيل الدولة المدنية الحديثة . ولم تكن الأوضاع السياسية العربية أوفر حظاً من الأوضاع الاجتماعية .

ثالثاً : الدولة والبنية السياسية العربية:

لم تمر التجربة العربية في إرث الدولة بمثل نشـــؤ وتطور ظاهرة الدولة المدنية في الغرب . حيث كانت المدنية المرحلة الممهدة لعصـر الدولة المدنية ، فورثت هذه الأخيرة الخصـائص التي تميزت بها المدنية ، وهي الإسـتقرار والحياة المدينية والمصـــلحة العامة . لقد خلق الإســـتقرار والإنتماء إلي المكان مصـــلحة عامة مشـــتركة ، ترتبط بوجود المدنية وضـــرورة المحافظة عليها . هكذا أصـــبحت المدنية رمزاً للمصـــلحة العامة التي ينبغي أن يلجأ إليها كل جهد وكل نشـــاط جماعي، وبالتالي اصـبحت هي مرجعية الإنتماء والمواطنة . فهي المرجعية العليا التي يدور حولها الفكر السـياسـي بأعتبارها تمثل إطاراً اجتماعياً وجغرافياً لمجموعة بشرية مستقرة تتشابك مصالحها الخاصة في هذا الحيز المكاني الذي ينتمي إليه الجميع ، لأن ذلك شـــرط أســـاســـي لبقاء الجماعة واســـتمراريتها . ولهذا فإن كل ما يتعلق بوجود المدينة والحياة بداخلها ، يعد

المصلحة الأولى بالرعاية والسقف الأعلى الذي لا ينبغي أن تتجاوزه المصالح الخاصة بالأفراد (كوثراني ،1988 ، 36) . لقد أصبح مفهوم المدنية في المجتمعات العربية كغيره من التنظيمات ضحية لعصبوية الدولة والسلطة اللتين تستحوذان على الإنسان العربي ، لتجعلا منه كائناً عشائرياً أو طائفياً أو جهوياً ، تتحدد مصلحته داخل دائرة العصبة ، ولا تتجاوزها إلي دائرة المصلحة العامة . فالسلطة في هذه الدولة أصبحت حكراً على عصبة واحدة – قبلية كانت أم طائفية ، وبالتالي فأن الدولة بالنسبة لهذه العصبيات لا تظهر بأعتبارها تجسيد للمصلحة العامة ، بل تبدو ملكية خاصة للحاكم وعصبته (كوثراني ، 1988 ، 37) . ولعل ذلك يرجع لكونها لم تقم على الأساس التنظيمي الذي يفترض المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون ، والحريات السياسية ، والديمقراطية ، والتداول السلمي للسلطة ، بل قامت على أساس عصبوي ، فبدت الدولة العصبوية وكأنها ملكية العصبة ، والعصبة هي الدولة والوطن ، فليس هناك مؤسسة دولة مستقلة عن السلطة التي من المفترض أن تكون ثمرة تفاعلات قوى المجتمع ، ولكن ما حدث هو العكس ، فالسلطة ليست مستقلة عن العصبة ، لذا ، لم تنجح الدولة العصبوية في تحويل التناقضات القبلية والطائفية والجهوية إلى علاقات تفاعل إيجابي ، تجعل الإنسان العربي يخرج من إنتمائه الضيق إلى الإنتماء الوطني الواسع (السنوسي ، 2004 ، 44) . وتحدد أغلب المجموعات أجندتها ضمن أولويات قبلية او طائفية ، وعلى هذا يفهم المجتمع والدولة على أنهما مجتمع ودولة القبيلة او الطائفة ، ولا يحق للأخرين الذين لا ينتمون إليهم أن يشاركوا في إدارة المجتمع والتمتع بخيراته (شهاب ، 2007، 76) . أن طبيعة التركيبة المجتمعية في هذه المجتمعات العربية تعرقل نشأة دولة مدنية عصرية متحضرة ، فالإنتماء الأول لمعظم الدول العربية وخصوصاً ليبيا لايزال للقبيلة دوراً واضحاً في تولي المناصب العليا والدنيا (بن عنتر، 2001 ، 6) . ولعله من المفيد مناقشة هذه الإشكالية التي تقف في وجه نشؤ الدولة المدنية الحديثة ، وذلك من خلال حرص السلطة السياسية القائمة على العصبوية على الإحتفاظ بالحكم والسيطرة على كافة مقاليد الدولة ، الأمر الذي يدفعها إلى ترسيخ العصبيات بجميع اشكالها ، بحيث يقتصر إدراك الفرد للجماعة على القبيلة وإعلاء دورها وكذلك الطائفة او الجهة .

- **السلطة السياسية وإعلاء دور القبيلة :**

السلطة والدولة في الوطن العربي نشأتا في الغالب في وقت واحد ، فيوم الإستقلال الوهمي هو إعلان عن ميلاد الدولة وعن بروز السلطة التي استلمت مقاليد الحكم وكافة الأمور الأخرى من المستعمر، فأدي ذلك إلى إختلاط معنى الدولة بالسلطة .

وأصبحت السلطة ليست مستقلة هي ايضاً عن العصبة " التركيبة المجتمعية " الأمر الذي أدى بها إلى تنمية العصبة وتعزيز نفوذها ، هذا بدوره اصبح حائلاً بين الفرد وبين علاقته بالتنظيمات الثانوية التي تربطه بها رابطة المصلحة سواء كانت فكرية او مهنية ، وبالتالي فهو في كثير من الأحيان غير مستعد للإنضمام إلى فعل التضحية والتعاون الجماعي في إطار هذه التنظيمات الثانوية ، بينما قد يقبل شكلاً من التضحية او المخاطرة في سياق تفاعله مع التنظيمات الأولية او العصبوية كالقبيلة مثلاً (السنوسي ، 2004 ، 45) . ولكي تتحول اهتمامات الفرد الذاتية الشخصية إلى اهتمامات جماعية ، عليه تغيير إدراك الذات اولاً ، وخلق توجه من التعاون داخل الجماعة والذي بدوره يخلق سلوكاً أكثر جماعية في سياق معايير القيم ، فيحدث انسجام بين الأعضاء الأمر الذي ينشيء شك لدي الفرد حول مصداقية أحكامه الفردية ، عندما يحس بأن ذلك يتعارض مع اتجاهات ومعتقدات ومشاعر جماعته فيتخلى عن أحكامه الفردية . (زايد ، 2006 ، 52). لا شك ان وجود السلطة واستمرارها في الحكم يعتمد بالدرجة الأولى على العصبة " اسرة او قبيلة اوطائفة او جهة " وكلما شعرت السلطة بنمو الجماعات الثانوية التي تعتبر النواة للدولة المدنية الحديثة ، اندفعت إلى سياسة تنمية وإحياء العصبيات ، بل هناك أنظمة سياسية عربية تمنع قيام الأحزاب السياسية التي تعتبر عماد الحياة السياسية في الدولة المدنية الحديثة ، بحيث أنه لم يعد من المقبول أن يتحدث أي نظام عن حياته السياسية وفعالياته ومزاياه دون أن يعتمد على الأحزاب السياسية ، وتقوم في الوقت نفسه بتقوية ومأسسة الجماعات الأولية " القبيلة او الطائفة او الجهة " (محمود ، 2006 ، 29) ، ففي ليبيا – على سبيل المثال وليس الحصر – تم تحريم العمل الحزبي ، بعد الثورة في عام 1969، رغم أنه لم تكن هناك احزاب سياسية في ظل النظام الملكي ، إلا أن النظام الثوري في 1969 شجع في الوقت نفسه القبيلة وأعطاها دوراً سياسياً ، هيمنت من خلاله باسم الدولة على معظم مرافق الحياة ، والمؤسسات السياسية مثل مؤتمر الشعب العام ، والقيادات الشعبية.(قنوس ، 1999 ، 150).

- **الدولة المدنية ممارسة دستورية :**

إن المقصود بالدولة المدنية هنا ، الدولة الديمقراطية المدنية التي يختار فيها الشعب ، بإرادة حرة ووعي إدراكي ، نظام حكمه عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ، وذلك وفق مرجعية دستورية تضمن الحقوق والواجبات .

من خصائص الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة كونها دستورية وديمقراطية غير مطلقة ومقيدة ، مقيدة بدستور تتراضى القوى الفاعلة على أحكامه ، وتقبل الإحتكام إلى شرعيته .(قنديل ،2003، 25) وأحكام الدستور لابد أن تراعي مباديءومقومات الدولة المدنية ، وتكفل عمل المؤسسات الدستورية ، المنبثقة من تلك المباديء . فالدولة المدنية تُعرف

بأنها دولة المواطنة ، وسيادة القانون ، التي تُمنح فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة (الكواري،2001، 124)، فلا يمكن فيها التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو اللغة أو اللون ، والدولة المدنية هي التي تضمن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وتضمن إحترام التعددية ، والتداول السلمي للسلطة ، وأن تستمد شرعيتها من اختيار الناس ، وتخضع الحكومة فيها للمساءلة القانونية والدستورية من قبل نواب الشعب .ومن بين الشروط العامة لقيام الدولة المدنية الحديثة القائمة على الدستور شرطان : أولهما: قبول مجتمعي لمبدأ المساواة السياسية بين المواطنين ، وثانيهما : التوصل إلى صيغة دستورية ديمقراطية تراعي اعتبارات مختلف الجماعات وشروط انخراطها في الممارسة الديمقراطية . ومن عناصر الدولة المدنية الحديثة مايلي :

❖ **الشرعية الدستورية والسياسية :**

فالشرعية الدستورية تقوم على أساس العقد الإختياري أو الإجتماعي بين الحاكمين والمحكومين . فالذي يحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وبين السلطات وعلاقاتها واختصاصاتها هو الدستور المنظم للحياة العامة والذي يشكل العقد الإجتماعي العام الذي يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم . ولتأسيس دولة مدنية دستورية يتطلب التوصل إلى صيغة دستورية ديمقراطية ، والتي هي اليوم المؤسسة المركزية في نظام الحكم الديمقراطي ، تخضع الدولة والمجتمع لأحكامه ، وتحتكم جميع الأطراف إلى شرعيته . وعلى هذا الدستور أن يراعي ثلاثة أبعاد رئيسية في نظام الحكم الذي يقيمه : أولهما : تقييد الممارسة الديمقراطية باعتبارات قيام واستمرار وفاق مجتمعي كاف لتأسيس نظام حكم ديمقراطي مستقر . وثانيهما : تنظيم السلطات في الدولة ، وتحديد اختصاصات كل منها ، ووضع قيود تضمن أن تكون ممارسة السلطة وفق الاختصاصات الدستورية ، وثالثهما :كفالة الحقوق والحريات العامة للأفراد .(جابر ، 1994 ، 99) . والشرعية السياسية يفترض أن تقوم على القبول والرضا العام وتقود إلى تحقيق العدل والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية والحرية العامة.

❖ **المسؤولية والمحاسبة :**

لا سلطة من دون مسؤولية ولا مسؤولية من دون محاسبة ، فالسلطة التنفيذية مقيدة بنصوص الدستور واطر قانونية ، وتخضع للمساءلة والمحاسبة في لحظة خروجها عن الدستور والقانون والسياسة العامة المقررة والتفويض الذي جاءت من أجله ، فهي مجبرة على احترام المصلحة العامة ، وعدم الإضرار بها طيلة توليها المسؤولية ، وذلك وفق مرجعية دستورية تضمن الحقوق والواجبات ، وتكفل العدالة .(عبدالله ، 1984 ، 157) . إن رؤية المصلحة العامة بهذا الشكل قد

يؤدي إلى تجزئتها إلى مصالح جزئية لصالح تجمعات وفئات ، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم مصلحتها وبالتالي تتخلى هذه الجماعات عن المشاركة في الدفاع عن المصلحة العامة .

❖ **الفصل بين السلطات :**

وهو عدم السماح بتغول سلطة على اخرى ، وكل سلطة تقوم بأعمالها واختصاصاتها ضمن إطار الدستور والقانون . كما أن السلطة القضائية تكون مستقلة تماماً تقيم العدل حسب القانون ولا سلطات عليها إلا القانون . واحترام القضاء وتعزيز استقلاله ونزاهته وعدم جواز المساس به استحساناً أو استهجاناً. بالإضافة إلى أن الأمة مصدر السلطات ، أي أن السلطة بيد الشعب تمارس حسب نصوص الدستور ، وهي السلطة الأسمى والمنشئة لباقي السلطات حسب الدستور والقانون . (مالكي ، 2007 ، 158).

❖ **المواطنة :**

اشتقت كلمة مواطنة من كلمة مواطن في اللغة الفرنسية ، والمواطن هو الذي يتمتع بالشروط الضرورية للإسهام في إدارة الشئون العامة ضمن إطار المدينة (صيام ، 2003 ، 32) . وتعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها :" علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة " ، وأنها " تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات " . والمواطنة " على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية ، مثل حق الإنتخاب وتولي المناصب العامة . وتتضح أهمية المواطنة في كونها مؤشراً أو معبراً عن الحقوق المدنية والسياسية لأفراد المجتمع ، كما أنها تمثل الرابطة السياسية الوثيقة بين الفرد والدولة (مالكي ، 2007 ،157) ، وتعكس وتفسر العديد من الظواهر السياسية الداخلية لأية دولة ، فهي تجسد قيم سياسية واجتماعية ، أي أنها علاقة قانونية بين الفرد والدولة تقوم على مجموعة من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادي .

رابعاً: الخلاصة : النتائج والتوصيات:

إن ضعف الأوضاع الاجتماعية قد خلق بيئة سياسية ونفسية وبنيات معرفية ، أفرزت جميعها إنساناً يفكر في الخلاص الفردي في مواجهة الأخطار والتحديات ، بمعنى أن مجموع الأفراد لا يشكل جماعة بالمعنى الاجتماعي – السياسي من حيث التكاثف وروح الفعل الجماعي المشترك، بل أصبحت مجموعة من الأفراد يجمع بينها مكان يعيشون فيه بجانب بعضهم البعض ، ولكنهم يتصرفون كالقطيع عند ظهور التحديات والمصاعب والأخطار ، فكل منهم يفكر في نفسه فقط . إن هذه الإشكالية كانت كعائق ناجم عن عدم تكيف منظومة القيم مع قواعد إتخاذ القرار في الإطار الديمقراطية . فلم

تعمل البيئة الاجتماعية العربية المعاصرة على غرس قيم الحرية والتعددية والعدالة والشفافية والمشاركة السياسية بدلاً من ثقافة الشخصنة والانتماءات القبلية والجهوية الضيقة ، و إلى ثقافة الحوار واحترام رأي الأخر بدلاً من التشنج والتعصب والتسلط والنرجسية الفكرية ، وذلك حتى يتحقق التطبيق السليم للديمقراطية من خلال التداول الشرعي أو السلمي للسلطة في إطار المجتمع المدني والمؤسسات الدستورية والقانونية .

- **النتائج :**

- من خلال دراسة أوضاعنا الاجتماعية والسياسية تبدت لنا حقائق مؤلمة ، وهي أن بلادنا العربية لاتزال غارقة في التخلف ، فالبنية الاجتماعية العربية تسودها الأنانية والقبلية والطائفية والجهوية ، دون أن تتمكن من الخروج إلى دائرة المواطنة .
- تبين لنا أن التخلف يمتد أيضاً إلى الواقع الثقافي العربيي ، فالجهل يؤلف السمة المميزة لقسم كبير من شعوب العالم العربي ، لهذا ظلوا مشدودين إلى قيم الماضي وتقاليده البدائية ، عجزين عن تحقيق تطور جذري في تلك القيم والتقاليد .
- في ظل هذا الواقع الاجتماعي والثقافي قامت ديمقراطية مأزومة ، كانت سبباً في فشل قيام الدولة المدنية في العالم العربي .
- أن البنية الاجتماعية الهشة أدت إلى ظهور الفردية والعصبوية في مفهومها القبلي والجهوي والطائفي مثلت عائقاً ليس من السهل تجاوزه نحو مفهوم المصلحة العامة ومن ثم الدولة .

- التوصيات :

- العمل على إحداث تغيير جذري في بنى الدولة العربية وما يصحبه من تغيير في السلوكيات وأسلوب الحياة ، لإنهاء مرحلة الاحباط والمعاناة والتخبط والارتجال ، والتحول إلى الاستقرار والتقدم والازدهار ، في ظل الدولة المدنية الديمقراطية ، كأرضية صالحة لابد منها حتى تنطلق عملية التطور والبناءالاجتماعي والسياسي والاقتصادي .
- أن يجري توظيف فكرة المجتمع المدني لخدمة البنى الاجتماعية والسياسية ، في إطار قيام الدولة المدنية .
- العمل على تغيير إدراك الذات فإن الهوية الاجتماعية أو الجماعية تعمل على تغيير الاهتمامات الذاتية الشخصية إلى اهتمامات جماعية ، وبالتالي خلق توجه من التعاون داخل الجماعة .وهذا التشابه المتبادل بين

أفراد الجماعة يخلق سلوكاً أكثر جماعية في سياق معايير وقيم ، فينشأ شك لدي الفرد في مصداقية أحكامه الفردية فيتخلى عنها لصالح اتجاهات واهداف جماعته .

- فتح باب التنافس الديمقراطي بين جميع القوى السياسية العربية ، بحيث تحيك قميصاً ديمقراطيا بالمقاييس التي لا تتعارض مع قيمها واوضاعها الاجتماعية .

المراجع :

- ابن خلدون ، عبدالرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، بيروت ،دار الرسالة العلمية 2003 ط3.
- أمين ، أحمد ، (1969): " فجر الاسلام "، ط10 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- الميداني ، (1343هـ): "مجمع الأمثال " ، الجزء الأول ،القاهرة ، مصر .
- الماوردي ، أبي الحسن البغدادي ، (1966): "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" ،ط2 ، مطبعة الحلبي واولاده ، القاهرة ، مصر .
- الحمصاني ، صبحي ، (1965): "الأوضاع التشريعية في البلاد العربية ماضيها وحاضرها"ط2 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .
- الحصري ، ساطع ،(1967): "مذكراتي في العراق "ج1 ،بيروت ، لبنان .
- القرضاوي ، يوسف ،(1980): "الحلال والحرام في الاسلام " ،مكتبة وهبي ،القاهرة ، مصر .
- السنوسي ، صالح ، (2004): "المأزق العربي ،غياب الفعل الجماعي وعنف الأقلية "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، مصر .
- النفيسي ، عبدالله ، (1973): "دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث "دار النهار للنشر ، بيروت ، لبنان .
- الخوري ، فؤاد اسحاق ، (1980): " مرض النخبوية الطائفية الأقلية " جريدة النهار .
- الراوي ، مسارع حسن ، (2003): "نحو الوحدة العربية الواقع والمستقبل " ، المستقبل العربي مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .
- الكواري ،علي خليفة ،(2001): "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية "، المستقبل العربي مركزالدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .
- الكواري ، علي خليفة ، (1995): "حوار من أجل الديمقراطية "دار الطليعة ، بيروت ، لبنان .
- بن نبي ، مالك ، (2002): "القابلية للإستعمار "في كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الإستبداد ، دار نجيب الريس ،بيروت ، لبنان .
- بكري ، مصطفى ،(2005): " مؤتمر الأفاعي "جريدة الأسبوع عدد 1452 ،القاهرة، مصر .
- بركات ، حليم ، (1989): " المجتمع العربي المعاصر "مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .
- بركات ، حليم ،(1969): "النازحون إقتلاع ونفي" ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، لبنان .
- بن عنتر ،عبد النور ،(2001): "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي "المستقبل العربي مركز الدراسات الوحدة العربية ، السنة 24 ، العدد 273 ، بيروت ، لبنان .
- برتراند راسل ،(2002): " السلطات "في كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد ،دار نجيب الرايس ، بيروت ، لبنان .
- توينبي ، أرنولد ، (2002): "كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد "، دار نجيب الرايس ،بيروت ، لبنان .
- جابر ،محمد ، (1994): " تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية "مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .
- جبران ، خليل جبران ، (1950): " المجموعة الكاملة البدائع والطرائف " ، دار الصادر ،بيروت ، لبنان .
- حتي ، فيليب ، (1974): "تاريخ العرب "، ط5 ، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

- حطب ، زهير ، (1980): تطور بنى الاسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية "، ط2 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، لبنان.
- حمزة ، فؤاد ، (مصر1933):" قلب جزيرة العرب " القاهرة ، مصر.
- حلبي ، خالص ، (2002):" عبادة الذات " في كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد ، دار نجيب الرايس ، بيروت ، لبنان .
- حسن ، عبدالباسط محمد ،(1977): " التنمية الاجتماعية "، مكتبة وهبي ، القاهرة ، مصر
- رضا ، محمد رشيد ، (1328هـ): "تفسير المنار "، مطبعة المنار ، الجزء الخامس ،القاهرة ، مصر .
- رضا ، محمد رشيد ، (1367هـ): " في الوحي المحمدي "ط5 ، القاهرة ، مصر.
- زايد ، احمد ، (2006): "سيكولوجية العلاقات بين الجماعات "، منشورات عالم المعرفة ، الكويت .
- زيدان ، عبدالكريم ، (1992): "المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية " ، دار الوفاء ، بغداد ، العراق .
- سورة التوبة : أية 97 .
- سورة الحجرات : أية 13 .
- شرابي ، هشام ، (1975): " مقدمات في دراسة المجتمع العربي "، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، لبنان .
- شهاب ، أحمد ، (2007): "المجتمع المدني والدولة المعاصرة "الخليج مثالاً ، دار الانتشار العربي .
- صيام ، عماد ، (2003): "منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة "، القاهرة ، مصر .
- صالح ، محمود عابدين ، (2003): "أزمة نظم الحكم في السودان "، الخرطوم ، السودان .
- عيسى ، محمد عبدالشفيع ، (1999): "رؤية المستقبل العربي من التحديث إلى استئناف التطور الحضاري " ندوة العولمة والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر.
- عمر ، السيد ، (1981): "منازعات الحدود في أفريقيا العربية " رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر .
- عبدالله ، اسماعيل صبري ، (1984): "الديمقراطية داخل الاحزاب الوطنية وفيما بينها "المستقبل العربي ، السنة 7 ، العدد64 ، يونيو ، بيروت ، لبنان .
- فائق ، محمد , (2000): "حقوق الانسان والتنمية "، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .
- قرم ، جورج ، (1979): " تعدد الاديان ونظم الحكم "، دار النهار للنشر ، بيروت ، لبنان .
- قنوس ، صبحي ، (1999): " ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً "دار الجماهيرية للنشر والاعلان ، مصراتة ، ليبيا .
- قنديل ، أماني ، (2003): "المجتمع المدني " ، مجلة الديمقراطية ، العدد9 ، القاهرة ،مصر .
- كوثراني ، وجيه ، (1988): " السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام " ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .
- محمود ، أمال سليمان ، (2006): "القبيلة والقبلية بديل المجتمع المدني " ،عراجين ، العدد 4 ، القاهرة ،مصر .
- هلال ، علي الدين ، (1984): "مفاهيم الديمقراطية في السياسة الحديثة "في ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيرقت ، لبنان .